الباب الأول

ماهيّة جرائم الفساد

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول
تعريف جرائم الفساد

الفساد يعني حصول الموظف على دخل غير مشروع بسبب وظيفته خلافاً للقانون.

وهو يُطلق على مجموعة من الجرائم التي توقع أضراراً بأموال الدولة، واستثمار الوظيفة لمنافع شخصية، والحصول على الرشاوي، والعمولات من المشاريع الحكومية، والمقاولات وغيرها وتحقيق الأرباح غير المشروعة، وهي تتم من قبل موظفي الدولة.

وهذه الجرائم ليست مجرد تصرف (فردي) تتم ملاحقتها بمجرد كشفها وإنما أصبحت ظاهرة عامة تشمل كل مؤسسة، فلا توجد مشكلة في الدولة لا يلعب الفساد دوراً فيها فهو قاسم مشترك أعظم بين كل المشاكل والأزمات.

فأزمات المواد التموينية يدخل الفساد فيها بمخالبه الممدودة.

وأزمات الدواء كان الفساد هو سببها المباشر.

والعطاءات المتعلقة بالمشاريع العامة يلعب فيها الفساد دوراً كبيراً.

ومشاريع الدولة من طرق وأبنية يرعاها الفساد في كل خطواتها.

والمنح النفطية والنقدية والمساعدات والقروض التي تأتي من الدول الأخرى يمتد إليها الفساد بجرأة ليس لها نظير.

وقد عرف البنك الدولي الفساد بما يلي [1] (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة).

وهذا التعريف قاصر ولا يشمل جميع جرائم الفساد:

أولا ــ إن (الرشوة) و (تعيين الأقارب). (وسرقة أموال الدولة) ليست هي الآلية الوحيدة للفساد.

---

(١) الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية مركز دراسات الوحدة العربية ص٨٠

فالفساد كما يحدث بالرشوة وسرقة أموال الدولة فإنه يحدث أيضا (بالاختلاس) و (اقتضاء العمولات)، و (التربح) من الوظيفة العامة.

ثانيا ـ إن تحقيق الأرباح خارج إطار القوانين المرعية عن طريق استغلال الوظيفة بتعيين الأقارب لا يشكل (فسادا) فتعيين الأقارب لا يؤدي مباشرة إلى تحقيق الأرباح إذ لا يعني تعيين الأقارب الاستيلاء على أموال الدولة

ثالثا ـ إن الرشوة لا تقتصر فقط على حالة طلب الموظف الرشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة، ولا على حالة تقديم الوكلاء للشركات الرشاوي للاستفادة من سياسات وإجراءات التغلب على المنافسين، فكل هذه أمثلة قاصرة لا تغطي حالات الرشوة التي تشمل قيام الموظف بأي عمل من أعمال وظيفته، أو الامتناع عن عمل يدخل في أعمال الوظيفة مقابل الفائدة التي يحصل عليها

رابعا ـ إن سرقة أموال الدولة هي صورة من صور الفساد ولكنها لا تفسر هذه الظاهرة فالفساد سلوك ينتهك فيه الموظف القواعد القانونية من أجل تحقيق مصلحته الشخصية والحصول على منافع خاصة إما بسبب الفقر، والحاجة، ووجود الأزمات الاقتصادية في المجتمع، وإما لأسباب سياسية تعود لضعف الحكم وتكون نظام الشلل، وإما لضعف القوانين والقضاء

وقد عرّف صندوق النقد الدولي الفساد بأنه (علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف إلى استنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة من الأفراد).

وهو تعريف بعيد عن واقع الفساد وحقيقته[1]:

أولا ـ فالفساد ليس مجرد (علاقة) وإنما هو مجموعة جرائم تستهدف الحصول على المال العام والإثراء غير المشروع من الاتجار بالوظيفة العامة فهو (جرائم) وليس (علاقة) أي مجرد رابطة

ثانيا ـ إن استنتاج الفوائد قد يتم من المال العام وقد يتم من المال الخاص، والفساد لا علاقة له بالمال الخاص الذي تحكمه قواعد ونظريات أخرى فالفساد يقتصر مفهومه على الاستيلاء على (المال العام) و (الاتجار بالوظيفة العامة).

وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة.

---

(١) الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية المرجع السابق ص١٢٧.

وهو تعريف لا يحيط بكافة جرائم الفساد مما جعل هذه المنظمة تعود لتعرف الفساد بأنه: السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الحكومي سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم، أو أقربائهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم. وهذا التعريف لا يخرج في مفهومه للفساد عن حدود التعريف السابق. فالفساد ليس هو (سوء استخدام السلطة) وإنما هو مجموعة جرائم تستهدف الحصول على المال العام بطرق غير مشروعة وسوء استخدام السلطة ليس إلا صورة من صور الفساد وليس هو كل صورها[1].

وهو تعريف يستند إلى فلسفة المنفعة بمفهوم النظام الرأسمالي الغربي المنحاز إلى المنفعة الخاصة مع أن الفساد لا يقتصر على التصرفات التي تستهدف تحقيق المنفعة الخاصة فمفهوم الفساد أصبح يشمل كافة أشكال صور المنفعة العامة وتدمير اقتصاد الدولة.

وقد قامت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة عام ٢٠٠٣ بتحديد مفهوم الفساد ببيان جرائم الفساد وهي الرشوة، والاختلاس، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع، وغسل العائدات الإجرامية وإخفاء الممتلكات المتأتية من جرائم الفساد وإعاقة سير العدالة فيما يتعلق بهذه الجرائم.

وهي بهذا التحديد عبرت عن جرائم الفساد ببيان هذه الجرائم وتعدادها للممارسات الفاسدة التي يتم ارتكابها في المجتمع.

وفي تعريف آخر للفساد جاء[2]: (إن الفساد لا يتعلق فقط بالمال العام الذي يتحول إلى مال خاص لكنه ظاهرة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تصب كلها في محاولات احتكار السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية من جانب النخبة المسيطرة ومديريها.

مع أن الفساد ليس ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تستهدف احتكار السلطة وإنما هو (مجموعة جرائم) تستهدف نهب المال العام وإفساد الأداة الحكومية.

ولا يستهدف احتكار السلطة بل إن احتكار السلطة هو الذي أنجب الفساد.

❖❖❖❖

---

(١) عناصر بناء نظام النزاهة الوطني باسم سكجها ص٢٠

(٢) شهيدة الباز في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ص٥٠١.

الفصل الثاني
مؤسسة الفساد

أصبح الفساد (مؤسسة) ولم يعد حالات فردية، إذ ينتمي إليها عدد كبير من أصحاب المراكز العالية ولها إجراءاتها ونظمها، تتساند في الدفاع عن مكتسباتها وعن حقها في نهب المال العام.

وهذه المؤسسة تتحرك من خلال (شبكات منظمة) في سعي مستمر لتحقيق المكاسب وتجميع الأموال عن طريق الاتجار بالوظيفة العامة وهي أشبه بالعصابات التي ترابط في مواقع معينة تنتظر القنص والنهب.

وأصبحت (إدارة الفساد) إحدى أهم مظاهر الحكم، غير أن حجم مؤسسة الفساد يختلف من وقت إلى آخر نظراً لعدم وجود حالة مستقرة من الرقابة والتوازن بين سلطات وشرائح المجتمع[1]. ونظراً لضخامة المشروعات التي تنهض بها الدولة.

وأصبح الفاسدون يحتلون مناصب عالية في الدولة، وهذا يجعل الوصول إليهم عسيرا لأنهم يملكون القدرة والمال ويشكلون مراكز قوى تكون بمنأى عن حكم القانون.

وأصبح كثير من الوزراء والمسؤولين يتمتعون بمزايا لا يملكونها لا بموجب الدستور ولا القانون وقد مدوا مظلة هذه المزايا على أبنائهم. فنجل المسؤول يعيث فساداً دون أن يستطيع أحد مساءلته أو تطبيق القانون عليه؛ لأن القوانين تداس بالأقدام فيما يتعلق بالكبار الفاسدين وخاصة إذا كانوا من ماركة (نجل وزير).

وظاهرة توريث السلطة ليست صناعة أردنية فقط بل عربية، فالسلطة تنقل من الأب إلى الابن في العالم العربي، وهي فكرة كامنة في العقل العربي تكشف عن فقدان الأنظمة العربية القدرة على الابتداع وعدم الإيمان بالتطور وعدم تجاوز الأفكار القبلية والعشائرية في تولي ابن الشيخ السلطة بعد والده.

وهكذا تجد أن السلطة أصبحت تتركز في حالات كثيرة في عدد من العائلات.

وينشأ عن تركز السلطة في العائلة الواحدة قوة الفساد الذي يمتد من الآباء إلى الأبناء بحماية قوية لا يمكن اختراقها.

إن ذلك يعني عدم القدرة على (كسر الدائرة) فالفساد في مراكز السلطة يؤازر بعضه بعضا بحيث يصعب اختراق دائرته.

---

(١) راجع الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ص١٣٧ مركز دراسات الوحدة العربية.

الفصل الثاني
آستيراد الفساد

الفساد ظاهرة معروفة في كل دول العالم شرقاً وغرباً، وهو موجود في كل النظم قديماً وحديثاً.

فكل نظم الحكم الديمقراطية أو الدكتاتورية تنطوي على قدر من الفساد، ولكن النظام القوي هو الذي يضع الضوابط التي تكتشف الفساد وتكبح جماحه وتضع العقاب الرادع للمفسدين فتحول بذلك دون انتشار وتفاقم الآثار التي تنشأ عن هذه الجرائم.

ولا يعتبر الفساد سلعة قابلة للتصدير.

إن هناك من يرى أن الدول الاستعمارية تصدر الفساد للدول العربية؛ فتشجع الحكام والمسؤولين على الرشوة وقبض العمولات بقصد تخريب الضمير الوطني للحكام وتحويلهم من رجال يمارسون السلطة إلى عصابات تتاجر بالسلطة وتسرق أموال الشعب.

وليس هذا الرأي صحيحاً؛ فإذا كانت الدول الاستعمارية تدعم الفساد وتموله في كثير من دول العالم عن طريق المساعدات أو القروض التي تمنح للحكومات الفاسدة فتبددها في مشاريع وهمية ليثري منها الفاسدون، إلا أن ذلك لا يعني أن الفساد سلعة (مستوردة) فقط، فالفساد قد يصنع محلياً. والفساد المحلي أخطر أنواع الفساد لأنه ينبع من داخل المجتمع فيضرب بجذوره في أعماقه، ولأنه قادر على هدم وزعزعة القيم والوقوف سدا حائلاً أمام ارتياد المستقبل.

ولقد ظهر أن الفساد يوجد في كل فروع الحياة العامة.

وأن له القدرة على (التوطن) و (التوالد) و (الانتشار) بسرعة مذهلة، وهو ليس بحاجة إلى دعم خارجي لأنه نتيجة تحولات في طبيعة الدولة وأخلاق الطبقة الحاكمة فقد أصبحت الدولة تمارس الاقتصاد وإحالة العطاءات واستيراد البضائع وإقامة المشاريع، وأصبحت الطبقة الحاكمة تسعى لجمع الثروة عن أي طريق سواء باستغلال النفوذ أو مخالفة القانون أو التحكم في مقدرات الدولة.

الفصل الرابع
الفساد والإرهاب

هناك علاقة وثيقة بين الفساد والإرهاب؛ فالبيئة الخاصة بالإرهاب تزدهر في ظل الأنظمة الفاسدة، فهذه الأنظمة تستند إلى حكم الفرد الذي يجلب كل الأمراض السياسية، ويفتح الباب واسعا للإرهاب حيث لا توجد قواعد للردع أو الزجر

إن اقتران الفساد بالإرهاب هو نتيجة طبيعية لخطورة الفساد، وتعلق كبار المسؤولين الفاسدين في الدولة به إذ لا يستطيعون الاستمرار في الحكم والجلوس على الكراسي دون استعمال العنف والبطش. فالفساد يجرد الحاكم من الضمير، ويجعله يعصف بمبادئ الديمقراطية، ويستهين بقواعد القانون ويمارس الإرهاب من أجل حماية مكاسبه وفساده وأمواله غير المشروعة.

فالحكم الفاسد يعمد إلى اغتيال الحريات، وقصف الأقلام، وتكميم الأفواه، واعتقال الأحرار، وتعذيب الأبرياء من أجل حماية الفساد وعدم تمكين أحد من كشف مظاهر الفساد.

إن القضاء على الفساد يجب أن يتم بتجفيف منابعه، وقطع جذور الإرهاب التي تمد منابعه بالقوة والسيطرة، ففي كل مكان يسيطر فيه الطغاة وقوى البطش والإرهاب ينتشر الفساد كردة فعل طبيعي لعوامل الفوضى والارتباك وغياب القانون والضمير التي يخلفها الإرهاب.

❖❖❖❖

الفصل الخامس
الفساد والتشهير السياسي

إن الفساد أصبح يستغل كمادة للتشهير السياسي بالخصوم، فيتم اتهام الخصوم بالفساد لإثارة غضب الناس وحتى يخلو الجو للآخرين للقفز على الكراسي

إن استثمار الفساد سياسيا لإدانة عدد من الزعماء السياسيين لإبعادهم عن مسرح السياسة ولإدانة جيل بكامله من الساسة وإحلال جيل آخر محله من ظواهر المجتمع الأساسية بسبب الافتقار إلى قيم ومثل عليا لدى رجال السياسة ترتفع بهم فوق مستوى الأحقاد والخصومات الشخصية، وقد يؤدي هذا الاتجاه إلى إبعاد النظر عن المفسدين الحقيقيين وليس ذلك في مصلحة الدولة.

❖❖❖❖

الفصل السادس
الفساد وحرية المعلومات

إن حرية المعلومات هي عامل هام من عوامل مقاومة الفساد، فعندما تكون المعلومات حرّة ويمكن الوصول لها بيسر وسهولة فإنها تمكن من كشف الفساد.

ومن ثم لابد من توافر إطار قانوني يسمح بحرية تدفق المعلومات، ويصون هذه الحرية باعتبارها حقاً من حقوق الأفراد.

وإذا كان المشرع قد نص على حرية الصحافة فإن هذه الحرية تغدو لا قيمة لها إذا كانت حرية تدفق المعلومات غير قائمة،

والحكومة عادة ما تقوم بحجب المعلومات وتمنع نشرها لأسباب عديدة؛ قد ترجع لحماية أشخاص المسؤولين، أو حماية لأمن الدولة أو نظامها، أو لتغطية قاض فاسد.

وكانت الحكومات المتعاقبة تفرض رقابة على الصحافة لسبب هام هو أنها تعتبر الصحافة جزءاً من النظام السياسي، وأنها بهذا المعنى يجب أن تعبر عن رأي الحكومة وأن لا تخرج في تعليقاتها عن السياسة التي ترسمها وتحدد مبادئها وخطوطها، وفي مثل هذا الجو لا يمكن للصحافة اقتحام المشكلات السياسية الكبرى ولا مهاجمة الفساد ولا فضح المفسدين، ولا كشف الأخطاء والسلبيات، طالما أنها مكبلة بالقيود والأغلال ومقيدة بما تزود به من معلومات تعبر عن رأي السلطة وسياساتها.

وكانت جريدة العرب اليوم كتبت عدة مقالات في نقد حكومة عبد الرؤوف الروابدة؛ فقررت الحكومة عدم تزويدها بالأخبار عن طريق وكالة بتراء وتأليب الرأي العام ضدها، إلى أن تدخل جلالة الملك وأمر الحكومة بأن يتم تزويد هذه الصحيفة واستئناف بث الأخبار الرسمية لها عن طريق بترا لأن سقف الديمقراطية هو المسؤولية، وأن سقف المسؤولية هو السماء، وأن نقد الحكومات لا يعتبر نقداً للنظام.

وإن من المؤكد أن سرية المعلومات تساعد على انتشار الفساد.

وفي وقت سابق أي في عام ١٩٩٧ تمكنت الحكومة الأردنية آنذاك من إصدار قانون

مؤقت للمطبوعات والنشر وضعت فيه عقوبات إرهابية لجرائم الصحافة تحول دون قيام الصحف بنقد الأوضاع السائدة، وكشف جرائم الفساد حتى تحول دون نشر المعلومات المتعلقة بالفساد.

لأن الصحافة الحرة هي وحدها التي تستطيع إلقاء الأضواء على الجرائم التي ترتكب في الظلام من؛ اختلاسات ورشاوي وقبض للعمولات وإحالة العطاءات على الأقرباء والأصهار والمحاسيب وأبناء الأقرباء الذين لم يبلغوا سن الرشد بعد.

ولذلك وضعت الحكومة هذا القانون بنصوص إرهابية تضيق الخناق على حرية الصحافة.

وقد تم الطعن في هذا القانون فأصدرت محكمة العدل العليا قراراً بإبطاله وعدم دستوريته؛ ففقدت الحكومة صوابها واعتدت على استقلال القضاء اعتداء رهيباً بأن قامت بإحالة رئيس السلطة القضائية فاروق الكيلاني على التقاعد.

وفي التقرير الذي أصدرته الحكومة الأمريكية عن حقوق الإنسان في العالم سنة ١٩٩٨ أشارت فيه إلى هيمنة الحكومة على القضاء، وإلى كيف قامت الحكومة الأردنية بإحالة رئيس السلطة القضائية على التقاعد لأنه أصدر قرارات ضد الحكومة[١].

❖❖❖❖

الفصل السابع
الفساد حالة مستمرة

إن الفساد في الأردن حالة مستمرة؛ فالنهج بالحكم الذي يفرض على البلد مسؤولين غير أكفاء لا يقدرون على العمل والتخطيط، ويتم اختيارهم وفقاً لمعايير شخصية محضة من أجل الانتفاع بالسلطة ومظاهرها، والإثراء على حساب الشعب، هو نهج يتكرر في كل حكومة يتم تشكيلها مما يعني الإيمان بالفساد، وأن الفساد حالة مستمرة تنشأ عن تكرار

---

(١) جاء في هذا التقرير (أن القاضي الكيلاني رئيس محكمة التمييز في الأردن أرغم على الاستقالة من رئاسة المحكمة العليا بسبب قراره عدم دستورية القانون المؤقت للمطبوعات والنشر لسنة ٩٧)

وجود زعماء مصنوعين يريدون بكل قوة احتكار السلطة في كافة مؤسسات الدولة من أجل الاستئثار بمنافعها وميزاتها.

إن المساحة المالية والاقتصادية التي أصبحت تشغلها إدارة الفساد في العصر الحديث قد اتسعت إلى مدى كبير نظراً لضخامة المشروعات التي تقوم بها الدولة الحديثة.

وإذا كان حجم مؤسسة الفساد يختلف بين دولة وأخرى إلا أن من المؤكد أن حالة الفساد لا تزال تبسط استراتيجيتها دون أن يستطيع أحد الوقوف أمامها أو الحد من امتدادها.

❖❖❖❖

الفصل الثامن
الفساد والخصخصة

يرى عدد من الباحثين أن هناك علاقة قوية بين الفساد والخصخصة؛ إذ إن كبار المسؤولين في الدولة يلجأون إلى بيع أصول القطاع العام بأثمان تقل كثيراً عن قيمتها الحقيقية يحصلون من وراء ذلك على عمولات كبيرة.

وعلى سبيل المثال تم خصخصة الشركات التالية في الأردن مقابل مبالغ زهيدة.

١ ـ مؤسسة الاتصالات مقابل مبلغ (٨٠٤) مليون دينار وكانت تدر دخلاً للحكومة مقداره ثلاثمائة ألف دينار سنوياً.

٢ ـ الملكية الأردنية مقابل (٢٨٥) مليون دينار.

٣ ـ شركة الإسمنت الأردنية مقابل (٧٩) مليون دينار.

٤ ـ أسهم شركة البوتاس مقابل (١٢٢) مليون دينار.

٥ ـ الأسهم البالغة (٣٧) المملوكة للحكومة من أسهم شركة الفوسفات الأردنية بمبلغ (٧٨) مليون دينار.

٦ ـ أكاديمية الطيران الملكية بمبلغ (٤) مليون دينار.

❖❖❖❖

obeikandl.com

الفصل التاسع
الفساد الصغير والفساد الكبير

يقسم بعض علماء الاجتماع الفساد إلى نوعين:

فساد صغير وهو الذي تقوم به طبقة الموظفين الذين يختصون بتقديم الخدمات العامة فيتقاضون مقابل هذه الخدمات الرشاوي من أصحاب المصالح.

والفساد الكبير هو الذي يقوم به كبار رجال الدولة ورجال السياسة الذين يسيطرون على مقاليد الإدارة الحكومية، والقيام بتمرير العطاءات الكبيرة والصفقات التي يترتب عليها قبض عمولات غير قانونية[1] فهو يرتبط بالصفقات الكبرى كتجارة السلاح والتوكيلات التجارية، وعقود المقاولات الكبيرة.

والفساد الكبير هو الذي يغذي الفساد الصغير، ويعمل على انتشار وتوسيع قاعدته، وينشأ عن وجود هذا التوسيع للفساد إنتاج تضخم في الثروة وتعميق التفاوت بين طبقات المجتمع.

ذلك أن أخطر اللصوص هم الذين يقفون في أعلى مراكز الدولة، ويستغلون سلطتها في نهب أموالها والاستيلاء على العطاءات للمشاريع الكبيرة، أما صغار اللصوص فإن قدراتهم ليس لها نفس الخطورة على اقتصاد الدولة ودعائم النظام.

ومن الواضح عدم صحة هذا التصنيف للفساد، لأنه يقوم على تحديد شخص الموظف الفاسد؛ فإن كان الموظف صغيراً يختص بالخدمات العامة فالفساد يكون صغيراً، وإن كان الموظف كبيرا يقف في أعلى مراكز الدولة فإن الفساد يكون كبيراً.

والفساد لا تتوقف ماهيته على شخص من يمارسه وإنما تتوقف على العناصر والأركان التي يتكون منها.

❖❖❖❖

---

(١) راجع الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية المرجع السابق ص٢٧١ وكذلك ص٨٠.

الفصل العاشر
عالمية الفساد

لم يعد الفساد يقتصر على الصعيد المحلي بل أصبح ظاهرة عالمية، وقد أكدت هذه العالمية اتفاقية مكافحة الفساد الصادرة عن الأمم المتحدة حيث جاء في ديباجة الاتفاقية ما يلي:

اقتناع الدول الأطراف بأن الفساد لم يعد شأناً محليا بل هو ظاهرة غير وطنية تمس كل المجتمعات والاقتصاديات مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمراً ضرورياً.

فالفساد أصبح يتجاوز حدود الدولة، فقد ترتكب جريمة الفساد في عدة دول، فالعوائد التي تتأتى من جرائم الفساد قد يتم إخفاؤها في حسابات مصرفية في دول أخرى. وقد يقوم الموظف الفاسد بتهريب الأموال التي اختلسها أو حصل عليها بطرق غير مشروعة إلى دولة أخرى. وقد يقوم هو باللجوء إلى غير الدولة التي كان ارتكب جريمته بها.

ووفقا للاتفاقات الدولية تقوم الدولة التي لجأ إليها الموظف الفاسد بتسليمه للدولة التي ارتكبت الجريمة على أرضها كما تقوم بإعادة المبالغ المختلسة.

وقد وافق الاتحاد الأوروبي على تجميد الأموال المختلسة بواسطة الحكومات الإفريقية الفاسدة والتي تم تهريبها إلى حسابات مصرفية في الدول الأوروبية. ومنها الأموال التي تم اختلاسها من أموال نيجيريا من قبل الدكتاتور ساني أباشا وجرى تهريبها إلى سويسرا، وبريطانيا، وقد تم تجميد هذه الأموال بناء على طلب حكومة نيجيريا[1].

وقد تظهر صورة الفساد الدولي في شكل الرشوة التي تقدمها شركة من البلد (أ)

---

(١) راجع كتاب عناصر بناء نظام النزاهة الوطني إعداد باسم سكجها ص ١٢٧

إلى مسؤول من البلد (ب) وتودع الأموال في بنك في البلد (ج).

وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية رشوة المسؤولين الأجانب جريمة في سنة ١٩٧٧ وقامت الحكومة الأمريكية التي أصبح محظوراً عليها أن تقدم أية رشوة لأي مسؤول أجنبي بإصدار قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، ونشأ عن هذا التطبيق أن الشركات الأمريكية أصبحت تخسر مليارات الدولارات كل سنة بسبب امتناع الدول المختلفة عن شراء البضائع الأمريكية لعدم دفع الرشاوي والتحول للشركات الأوروبية التي لا تزال مستمرة في دفع الرشاوي.

❖❖❖❖

الفصل الحادي عشر
الفساد قضية اقتصادية

لا يعتبر الفساد قضية سياسية وإنما قضية اقتصادية، وقد عبر رئيس البنك الدولي عن هذا المفهوم للفساد في كلمة ألقاها أمام مجلس المحافظين سنة ١٩٩٩ جاء فيها: أن الفساد قضية اقتصادية وبالتالي قضية ذات أهمية مركزية لحيوية وفعالية المشاريع التي يمولها البنك، وإن أسباب الأزمات المالية والفقر واحدة إذا لم يكن لدى الدول حكم جيد وإذا لم تواجه قضية الفساد ولم يكن لديها نظام قانوني كامل يحمي حقوق الإنسان حقوق الملكية والعقود فإن تطورها مشوب بالخطأ الشديد ولن يدوم[1].

❖❖❖❖

(١) راجع عناصر بناء نظام النزاهة الوطني إعداد باسم سكجها صفحة ٢٦

الفصل الثاني عشر
هرمية الفساد

قد يكون الفساد (هرمياً) بأن يبدأ من أسفل السلم الهرمي وينتشر إلى الأعلى، فالموظفون في الدرجات الدنيا يقومون بجمع الرشاوي ويتم تقاسمها مع الموظفين الأعلى في المسؤولية، وقد يبدأ الفساد من أعلى السلم الهرمي ويتقاسم هؤلاء الرشوة مع من دونهم من الموظفين عندما يكونون بحاجة لشراء سكوتهم على الفساد فيحمي الفاسدون الكبار الفاسدين الصغار.

ففي نيبال كان رجال الشرطة يقومون ببيع المخدرات ويفرضون الخاوات على سائقي الخط السريع ويتقاسمونها مع رؤسائهم.

وكذلك الوضع في كوريا حيث كان الموظفون يحصلون الرشاوي ويتقاسمونها مع رؤسائهم[1].

فالفساد في القمة أعلى منه في القاعدة، إذ يرتفع مستوى الرشاوي في القمة بسبب أهمية القرار الذي يتخذه المسؤول الأعلى فالفساد يتدرج تصاعدياً مع أهمية القرار الذي يحقق مصلحة الراشي.

وعند اتساع الفساد بارتفاع مستواه تتولد حالة ذهنية لدى المواطنين باعتبار الفساد أمراً حتمياً وتصبح الدخول الناجمة عن الفساد أكبر حجماً من الدخول المشروعة مما يؤدي للإغراء للسقوط في أتون الفساد للحصول على دخول أكبر.

وقد يكون الفساد أمراً حتمياً في الحالة التي لا يحصل فيها الشخص على الخدمة المطلوبة من الموظف العام إلا بدفع الرشوة فالرشوة تكون ملزمة.

فالمجتمع الذي يسيطر عليه الفساد يظل مسكوناً بالفكر الراكد المنحرف ولا تؤثر فيه الصدمات التي تهب عليه بين حين وآخر فيبقى الخلل قائماً والانحراف عاماً.

---

(١) الفساد والحكم سوزان روز اكرمان المرجع السابق ص ١٥٤ .

obeikandl.com

الفصل الثالث عشر
أَسَانِيدُ ٱلْفَسَادِ

إن ممارسة الفساد تساندها قوتان:

الأولى: النخبة المتربعة على قمة التنظير وصياغة الفكر السياسي، والتي تتعايش مع بعضها في عملية تفاعل بين مختلف اتجاهاتها، والتي تفتقر للمعايير الأخلاقية وتحلل التصرفات غير المشروعة ونهب المال العام.

الثانية: المناخ الملائم الذي يتم نتيجة ضعف القانون الذي يولد الفساد وينشئه ويصدره ويحميه، ومن الواضح أنه كلما كانت القدرة على كشف الفساد وعاقبته كبيرة كلما تضاءلت فرص الفساد، فالفساد ينشط ويزدهر في الحالة التي يضعف فيها تطبيق القانون.

❖❖❖❖

الفصل الرابع عشر
تَوصِيَاتُ مُنَظَّمَةِ ٱلشَّفَافِيَةِ ٱلدَّوَلِيَّةِ حَوْلَ ٱلْفَسَادِ

قدمت منظمة الشفافية الدولية عدة توصيات لمعالجة مشكلة الفساد لما لها من تأثير دولي وهي:-

١ـ يجب على الدولة النامية استخدام المساعدات المالية لتعزيز المؤسسات الحكومية مصاحبة لتقسيم وطني واستراتيجيات تطويرية تشمل خطة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد كركن مهم في برامج مكافحة الفقر

٢ـ تعزيز القضاء المستقل، و النزاهة، وتحمل المسؤولية؛ لتنمية النظام القضائي في الدول الفقيرة، ويجب أن تكون الأنظمة القضائية محصنة من التأثير السياسي، ويكون القضاة أنفسهم الخاضعين للقوانين لهم حصانة محددة وسلوك قضائي نزيه يضمن

العدالة ويجب أن يكون النظام القضائي نزيهاً وقادراً في الدول النامية لإمكانية إدارة طلب المساعدة لاسترجاع الممتلكات المنهوبة من الخارج.

٣ــ يجب على الحكومات فرض إجراءات لمكافحة بؤر غسيل الأموال كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويجب على المؤسسات البنكية الرائدة تطوير إجراءات لكشف وتجميد واسترجاع المبالغ المسروقة من خلال الفساد[1].

٤ــ يجب على الدولة الغنية ضبط المؤسسات المالية من خلال التركيز على صناديق الائتمان وطلب معلومات عن الملكية ومكافحة غسيل الأموال.

٥ــ يجب على الحكومة الغنية تطبيق الاتفاقية الاقتصادية ضد الرشوة.

❖❖❖❖

(١) مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٧ ص٣

obeikandl.com